# التأويل النحوي عند ابن أبي الربيع (ت 688هـ) في كتابه الكافي في الإفصاح

# Grammatical Interpretation in the Works of Ibn Abi al-Rabi (d. 688 AH) In His Book Al-Kafi fī al-Ifṣāḥ


**عبد الستار أحمد حسن**

**Abd al-Sattar Ahmad Ḥasan**

**جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية**

**University of Samarra / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language**

**07722133705**

**أ.م.د. تيسير صبار طه**

**Asst. Prof. Dr. Taysīr Ṣabbār Ṭāhā**

**جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية**

**University of Samarra / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language**



**الكلمات المفتاحية:** التأويل النحوي، ابن أبي الربيع، الكافي في الإفصـــاح، الظواهر التركيبية، الدرس النحوي

**Keywords:** Grammatical Interpretation, Ibn Abī al-Rabīʿ, Al-Kāfī fī al-Ifṣāḥ, Syntactic Phenomena, Grammatical Study

**الملخص**

تناول هذا البحث التأويل النحوي عند ابن أبي الربيع (ت 688هـــــ)، في كتابه الكافي في الإفصاح والذي يعد من الشروح المهمة على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، ويهدف البحث إلى الكشـف عن مفهوم التأويل النحوي عند ابن أبي الربيع، وبيان أنواعه، وأسـبابه، ووظيفته في تفسير الظواهر التركيبية التي تخالف القواعد النحوية.

والتأويل: في الأصـــل: الترجيع، وفي الشـــرع: صـــرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة .

ولجأ ابن أبي الربيع في موطن متعددة التي يعتريها إشكال إلى ظاهرة التأويل النحوي.

وكشف البحث عن صور التأويل النحوي التي اعتمدها ابن أبي الربيع ومن أبرزها:

1- الحذف والتقدير.

2- الحمل على المعنى.

3- الزيادة.

4- التقديم والتأخير.

وخلص البحث إلى أنَّ ابن أبي الربيع لم يكن ناقلًا فحســب، بل مارس التأويل بوصــفه أداة تحليلية منهجية مهمة، تجمع بين القياس النحوي والفهم الدلالي، وهذا إن دل على شـــيء يدل على وعي لغوي عميق، وجعل التأويل النحوي عنده وســـيلة لإغناء الدرس النحوي لا لتقيده، وأسهم بذلك بترسيخ التأويل النحوي بوصفه منهجًا تَفسيريًا في التراث اللغوي العربي.

**Abstract**

This research examines grammatical interpretation (taʾwīl naḥwī) in the works of Ibn Abī al-Rabīʿ (d. 688 AH), focusing on his book *Al-Kāfī fī al-Ifṣāḥ*, which is considered one of the important commentaries on *Al-Īḍāḥ* by Abū ʿAlī al-Fārisī. The study aims to clarify Ibn Abī al-Rabīʿ's concept of grammatical interpretation, identify its types and causes, and explain its function in interpreting syntactic phenomena that appear to deviate from established grammatical rules.

Linguistically, *taʾwīl* originally means "returning" or "reverting," while in technical usage it refers to diverting a word from its apparent meaning to another plausible meaning, provided that such an interpretation is consistent with authoritative linguistic or contextual principles. Ibn Abī al-Rabīʿ frequently resorted to grammatical interpretation in various problematic contexts where apparent syntactic ambiguity arises.

The research reveals several forms of grammatical interpretation employed by Ibn Abī al-Rabīʿ, most notably:

1. Ellipsis and estimation (omission and implicit reconstruction).
2. Interpretation according to meaning.
3. Addition.
4. Fronting and postponement.

The study concludes that Ibn Abī al-Rabīʿ was not merely a transmitter of earlier grammatical views, but rather practiced grammatical interpretation as a systematic analytical tool that integrates grammatical analogy with semantic understanding. This reflects a profound linguistic awareness and demonstrates that, for him, grammatical interpretation served as a means of enriching grammatical study rather than restricting it. Consequently, he contributed to establishing grammatical interpretation as an explanatory methodology within the Arabic linguistic tradition.

**المقدمة**

الحمد لله على سابغ نعمائه، والشكر له سبحانه على وافر آلاله، وصلاته وسلامه على صفوة الصفوة من رسله وأنبيائه، وعلى أله وصحبه وسائر أوليائه.

يقوم هذا البحث على دراسة التأويل النحوي عند ابن أبي الربيع في كتابه الكافي في الإفصاح، إمام النحو في زمانه، فمن يقرأ هذا الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن، مع براعة التأويل والتعليل، وجاء هذا البحث لدراسة التأويل النحوي عند ابن أبي الربيع، لبيان الأحكام النحوية والآراء أو الأدلة عند مناقشتها أو تحليها وصولًا إلى الرأي الأحسن منها.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت التأويل النحوي هي: التأويل النحوي عند ابن جني في (الفَسْر)، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، والتأويل النحوي في القرآن الكريم.

وقسمت بحثي هذا إلى مقدمة وتمهيد خصصته للحديث فيه أولًا: عن مفهوم التأويل لغة واصطلاحًا، وعن أسباب التأويل النحوي، وثانيًا: التعريف بابن أبي الربيع وكتابه الكافي في الإفصاح.

وأما صور التأويل فقسمتها إلى خمسة مطالب، المطلب الأول: الحذف، المطلب الثاني: التقدير، والمطلب الثالث: الحمل على المعنى، المطلب الرابع: الزيادة، المطلب الخامس: التقديم والتأخير، ثم جاءت الخاتمة التي أثبت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

**التمهيد**

**أولًا:**

التأويل في اللغة: مأخوذ من الأول، وهو الرجوع إلى الأصل، يقال: ((وأول الكلام تأويلًا، وتأوله: دبره وقدره وفسره)).

أما في الاصطلاح: فلا نكاد نجد تعريفًا دقيقًا لمفهوم التأويل عند النحويين، وإنْ كانَ يمتد امتدادًا مباشرًا عن مدلوله اللغوي، فالنحويون يلجؤون إليه حينما يخالف اللفظ لظاهر المعنى أو الأصل النحوي (الخطيب، 1975، 334)، فهم يستخدمون التأويل ((إذا عُدِلَ بالشيء عن الموضع الذي يستحقه؛ فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النيّة به غير ذلك)) (أبو البركات، 2003، 1/ 59).

وعَرَفه الجرجاني بقوله: ((التأويل: في الأصل: الترجيع، وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة)) (الجرجاني، 1983، 51).

وقد وردت لفظة التأويل صراحة عند ابن أبي الربيع، وهي تدور في حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى المقصود من النص أو كي يوافق النص الأصل النحوي.

**ومن أهم أسباب التأويل النحوي:**

1- نظرية العامل.

2- الافتتان في الأوجه الإعرابية.

3- المعنى.

4- الأصل النحوي

5- الاحتجاج للقراءات (الحموز، 1981، 21).

**ثانيًا: التعريف بالكافي في الإفصاح**

يعد كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، من أبرز الشروح التي وصلت إلينا عن كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وقد اكتسب هذا الكتاب مكانة علمية مرموقة بين علماء النحو؛ لما ينماز به من وضوح في العرض، ودقة في التحليل، وانضباط في المنهج.

وإنماز هذا الكتاب بمنهج نحوي أصيل، يجمع بين الفهم العميق لتراث المدرسة البصرية، وبين روح النقد العلمي الذي يُخضع الأقوال للنظر، ويزنها بالقياس، ويعرضها على قواعد اللغة ومذاهب أهل الصنعة، وكذلك اعتماد المؤلف على تنوع الأصول النحوية، كالسماع، والقياس، والإجماع، وربطها بمباحث النحو من جهة العلل والعوامل، مما جعله منهجًا متميزًا في عرض المادة النحوية للكتاب.

فابن أبي الربيع لم يقتصر على الشرح، بل سلك سبيلًا من سبل التحرير العلمي، فصحح، ورجح، واختار، وفصل، وناقش، معتمدًا على أدوات نحوية دقيقة، واعتمد على مصادر لغوية موثوقة، واستشهد بالقرآن الكريم، وأبيات شعرية دقيقة.

**خامسًا: التعريف بابن أبي الربيع**

هو أبو الحسين عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الأندلسي الأشبيلي، وزاد تلميذه التجيبي ( ت 730هـ)، بأنَّ والده يكنى (بابي جعفر) (السبتي، 1981، 17)، أما كنيته فقد اختلفت المصادر فيها، فهي في أغلب المصادر أبو الحسين، ذكر ذلك أبو جعفر الغرناطي(ت 708هـ)، وابن الشاط(ت 723هـ)، والتجيبي ( ت730هـ)، بينما تردد لسان الدين الخطيب(ت 776هـ)، فجعلها أبو الحسن مرة، وأبو الحسين مرة أخرى، وسار على خطاه ابن القاضي( 1025هـ)، صاحب كتاب( درة الحجال في أسماء الرجال) فجعلة تارة أبو الحسن، وأخرى أبو الحسين(السبتي، 1981، 2/ 59)، لكن الراجح هو أبو الحسين، فهذا ما ذكره أكثر تلاميذه.

**مظاهر التأويل النحوي:**

لجأ النحويون إلى سبل وأساليب مختلفة من التأويل حينما تخالف النصوص قواعدهم النحوية، معتمدين في هذا على القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة، وهناك مجموعة من الوسائل التي لجأ إليها النحويون لتأويل النصوص التي تخالف القواعد النحوية وهي:

**أولًا: القول بالحذف:**

الحذف أسلوب من أساليب التأويل أو هو صورة من صوره، وهو ناتج عن محاولة النحويون لتصحيح النصوص النحوية التي يجب قبولها، وقد تفتقد في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام، والحذف يكون بافتراض أبعاد غير موجودة في النص، ويتوصل النحويون من هذا الافتراض إلى موقف يعتقدون أنَّه يوافق بين الشروط التي تفرضها القواعد النحوية، وبين التراكيب التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها، ورأى ابن جني أنَّ الحذف في اللغة شجاعة، وقد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة (ابن جني، 2000، 2/ 362).

ولجأ ابن أبي الربيع في كثيرًا من تأويلاته إلى الحذف، ومن ذلك حذف اسم (أنَّ) قليلًا في الكلام، ويكثر حذف اسم (أنَّ) في الشعر، أما إذا خففت فيجب حذف اسمها، ويكون بعدها جملة خبرية؛ ولهذا خُفِّفَتْ.

قال ابن أبي الربيع: ((يجوز حذف اسم (أنَّ) قليلًا، ويكثر في الشعر، وأما إذا خففت، فلا بدَّ من حذفه، ويكون بعدها جملة خبرية، وعلى ذلك خُفِّفَتْ)) (السبتي، 2001، 2/ 901).

ومسألة حذف اسم (أنَّ) مسألة خلافية بين النحويين:

فمذهب البصريين أنَّه يجوز حذف اسم (إنَّ) وأخواتها، إذا كان ضمير الشأن (أبو حيان، 2013، 5/ 46).

فحكى سيبويه جواز الحذف عن الخليل في الكلام مشبهًا هذا بالشعر، إذ قال: ((وروى الخليل رحمه الله أن ناسا يقولون: إن بك زيدٌ مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنه بك زيدٌ مأخوذ، وشبّه بما يجوز في الشعر)) (سيبويه، 1988، 2/ 134)، ومنه قول الشاعر:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ  كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

(من شواهد سيبويه، 1988، 2/ 134).

ورأى ابن عصفور إنَّه يجوز حذف اسم (إن وأخواتها) في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليه وجعل منه قول الشاعر:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابتِي  وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا عَظِيمَ المَشَافِرِ (الفرزدق، 1987، 481).

والتقدير: ولكنكَ زنجيٌّ، فحذف الاسم، أما إذا كان الاسم ضمير أمر أو شأن فأنَّه لا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا لضمير الأمر والشأن تكون مفسرة لذلك

الضمير فقبح حذفه وإبقاء الجملة، كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن كانت الصفة جملة (ابن عصفور، (1998، 442).

في حين ذهب ابن مالك إلى جواز حذف اسم (إنَّ) إذا فهم معناه، ولم يقتصر ذلك في الشعر، بل يكثر حذفه في الشعر، ويكون أكثر إذا كان ضمير الشأن من غيره، ومن حذفه في غير الشعر قولهم:( إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأخُوذٌ)، وهو ما حكاه سيبويه عن الخليل يريد: إِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأخُوذ (ابن مالك، 2008، 2/ 13).

ونقل أبو حيان عن الكوفيين إنّهم أجازوا حذف اسم (إنَّ) فقط، ولم يُعدوا ذلك لغيرها ك( ليت، وكأن) (أبو حيان، 2013، 5/ 46).

**ثانيًا: التقدير:**

ومن وسائل التأويل الأخرى هي التقدير ، فقد يكون متفقًا مع الحذف في بعض الحالات، ويختلف معه في حالات أخرى، فالتقدير يصدق على حالات لا حذف فيها، بل هو مجرد إعادة صياغة للعبارات والمفردات؛ حتى تكون موافقة للقواعد النحوية، أو من أجل تصيح الحركة الإعرابية. وهناك ترابط بين الحذف والتقدير، فالحذف ليس إلا هو تقدير مالا وجود له في اللفظ، كما أنَّ التقدير هو حذف بعض أجزاء الجملة في نظر النحويين(أبو حيان، 2013، 249).

واستعان ابن أبي الربيع كغيره من النحويين بالتقدير، لإعادة سبك التراكيب من جديد لكي توافق القواعد النحوية، فورد التقدير عنده في الكثير من تأويلاته النحوية المختلفة، ومن ذلك حديثة عن العطف على الموضع في نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا)إذْ أجاز النحويون ومنهم ابن جني، العطف على الموضع في مثل هذا التركيب، وذهب ابن أبي الربيع بأنَّه لا يجوز العطف فيه على الموضع؛ لأن (مَرَرتُ) هو العامل في الموضع، فيلزم أنْ يكون هو العامل في المعطوف عليه، و( مَرَرْتُ) لا يتعدى إلا بحرف الجر، فيجوز أن تنصب (عَمرًا) بفعل يفسره الفعل المذكور( مَرَرَت) تقديره( ولَقِيْتُ عَمْرًا).

قال ابن أبي الربيع: (( والذي يظهر لي أنَّ ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا) لا يجوز العطف فيه على الموضع؛ لأن ( مَرَرْتُ) هو العامل في الموضع، فينبغي أن يكون هو العامل في المعطوف عليه، و( مَرَرْتُ) لا يصل إلا بحرف الجر. وإنَّما يجوز هذا على أن تنصب ( عَمْرًا) بفعل يُفسره ( مَرَرْتُ)، تقديره: ولقيت عمرًا، كما كان ذلك في حين تقول: ( زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فإنَّك تقدر: لقت زيدًا مَرَرْتُ به)) (السبتي، 2001، 2/ 856).

ومسألة العطف على الموضع إذا كان الفعل متعدي بحرف الجر من المسائل الخلافية بين النحويين:

فمذهب سيبويه، والمحققين من البصريين المنع، (أبو حيان، 2013، 5/ 185)، إلا على تقدير فعل، يكون معطوف على الفعل المذكور، وبه قال الشاطبي، والسيوطي (السيوطي، د.ت، 3/ 229).

ومذهب ابن جني إنَّه يجوز العطف على الموضع، فقال: ((ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: (ضَرَبْتَ زَيْدًا وعَمْرًا)؛ وذلك قولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا) و(رَغَبْتُ فِيْكَ وَجَعْفَرًا)، و(نَظَرْتَ إِلَيْكَ وَسَعِيْدًا) أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين "لمعنيين مختلفين)) (ابن جني، 2000، 1/ 342- 343)، ونقل الشاطبي إنَّ هذا هو مذهب ابن خروف (الشاطبي، د.ت، 5/ 170).

وذكر ابن يعيش إنَّ حرف الجرّ إذا دخل على الاسم المجرور، فيكون موضعُ الحرف الجارّ والاسمِ المجرور نصبًا بالفعل المتقدّم، مستدلًا على ذلك بأمرين:

أحدهما: إنّ الغاية من الفعل المتعدّي بحرف الجرّ هي الغاية نفسها التي يتعدى الفعل بنفسه إن كان في معناه، فقولنا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) معناه كمعنى (جُزْتُ زَيْدًا)، و(انْصَرَفْتُ عَنْ خالِدٍ) كقولك: (جَاوَزْتُ خَالِدًا) فكما أنّ ما بعد الأفعال المتعدّية بأنفسها منصوبٌ، فكذلك ما كان في معناها ممّا يتعدّى بحرف الجرّ؛ لأن الاقتضاء واحدٌ، إلَّا أن هذه الأفعال ضعُفت في الاستعمال، فافتقرت إلى مُقَوٍّ.

والأمر الثاني: من جهة اللفظ، فإنّك قد تنصب ما عطفتَه على الجار والمجرور، نحوَ قولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا)، بالنصب على الموضع؛ لأن موضع (زيد) النصب فهذا يؤذن بأن الجارّ والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: ((إنك إذا قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فكأنّك قلت: (مَرَرْتُ زَيْدًا)) (سيبويه، 1988، 1/ 93). وهذا يعني إنَّه لو جاز أن يستعمل بغير حرف جرّ، لكان منصوبًا. (ابن يعيش، 2001، 4/ 457).

ويتبين مما سبق إنَّ ابن أبي الربيع وافق سيبويه والمحققين في ما ذهب إليه من عدم جواز العطف على المحل إذا كان الفعل متعدي بحرف جر، إلا أنْ يكون على تقدير فعل، ويكون هذا الفعل معطوف على الفعل الأول المذكور في الجملة.

والظاهر في المسألة ما ذهب إليه سيبويه والمحققون وابن أبي الربيع؛ لأن موضع الاسم النصب على المفعولية؛ لأنَّ حرف الجر يصبح جزء من الاسم؛ لأن هو وما بعده في موضع نصب، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا)، فيكون التقدير: (مَرَرْتُ زَيدًا وعَمْرًا).

**ثالثًا: التأويل بالحمل على المعنى:** يُعد هذا الأسلوب من أهم أساليب تأويل النصوص التي تخالف القواعد النحوية، وهو يبدأ من الأحكام المستنبطة من القاعدة ومحاولة أعمامها على النص، ويعتمد في هذا على القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة، وبالتالي تؤتي هذه العلاقة ثمارها في مجال التطبيق، وتركت هذه القواعد آثارًا بعيدة الغور في التراث النحوي(بن جني، 2000، 251).

ولهذا صرّح ابن جنّي أن هذا النوع يدل على ((غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا)) (ابن جني، 2000، 2/ 413).

تحدث ابن أبي الربيع عن (ظن) وبين أنها من الممكن أنْ لا يذكر معها المفعولين، ومن ذلك قولهم:( ظَنَنْتُ بِزَيْدٍ ) فتكون الباء ظرفية، وبهذه الحالة لا تتعدى ( ظَنَنْتُ) إلى مفعولين وإن المعنى يكون جعلته محل ظني زيداً، فلا يذكر الخبر معها الذي تعلَّق به، وبين ابن أبي الربيع إنَّه لا يمكن عدَّ الباء في: ( ظَنَنْتُ بِزَيْدٍ) زائدة فتصبح ( ظَنَنْتُ) بهذه الحالة متعدية إلى مفعول واحد، و هذا لا يجوز إذ لا يمكن الاقتصار على أحد المفعولين.

قال ابن أبي الربيع: (( حكى سيبويه أنَّ العرب تقول: ( ظَنَنْتُ بِزَيْدٍ) (سيبويه، 1988، 1/ 41). وتأويله على أنَّ الباء هنا بمنزلة الباء في قولك: ( نَزَلْتُ بِالْبَلَدِ)، فكأن المعنى: أوقعت ظني بزيد، ولا يذكر الخبر الذي تعلق به، ويكون هذا بمنزلة قولهم: ( مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) (البغدادي، 2901980)؛ ألا ترى أنك قد تدري أنَّ زيدًا يُسي الظنَّ بك، ويكثر منه أنْ يظنَّ فيك أشياء لعداوة وحسد؛ ولا تُعيِّنُ منها واحدًا، فتريد أن تُخبر بذلك، وأن خاطره وظنَّه قد تَعلقا بك، فتقول: ( زَيْد يَظَنَ بِي) ولعلك حين قلت هذا، ولم يخطر بخاطرك تعينُ شيء قال فيك، فتخبر به. ومن جعل الباء من (ظَنَنْتُ بِزَيْدٍ ) زائدة، فيكون التقدير: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)، فتصير( ظَنَنْتُ) تتعدى إلى واحد، فيُبطل هذا ما يُبطل الاقتصار على أحد المفعوليين)) (السبتي، 2001، 2/ 975- 976).

ويتأول الفعل (ظَنَنْتُ) على معنى لا يحتاج فيه إلى مفعولين، فذهب المبرد إلى إنَّه يجوز أن تتعدى ( ظَنَنْتُ) إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى اتهمت نحو: ( ظَنَنْتُ زَيْدًا) أي اتهمت زيدًا(أبو العباس، 1997، 1/ 16)، وجعل منع قول الشاعر:

فَلَا وَيَمينِ اللَّهِ مَا عَنْ جنايةٍ  هجرْتُ ولكنَّ الظنَّين ظنينُ(أبو العباس، 1997، 1/ 16).

وبه قال السيرافي فذكر إنَّ حروف الجرّ إذا اتّصلت ب( ظَنَنْتُ) وما في معناها فهي بمنزلة الظروف، كقولك: ( ظَنَنْتُ بِزَيْدٍ ) و ( ظَنَنْتُ فِي الْدَّارِ )، أي وقع ظنّي في هذا المكان، كما تقول: ( ظَنَنْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) (السيرافي، 2008، 1/ 281).

وفرق النحويون بين نوعين من حذف أحد مفعولي (ظَنَنْتُ)، فَإِنْ كانَ الحذف لدليل سمي اختصارًا فجائز، وأما الحذف من دون دليل سمى اقتصارًا فهذا غير جائز ولا خلاف بين النحويين في منعه؛ لأن يؤدي إلى بقاء الخبر من دون مخبر عنه، أو بقاء المخبر عنه من غير خبر، فأمَّا حذف الاختصار فجائز، لكن على قلة عند الجمهور (أبو حيان، 2013، 6/ 14)، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ نَزَلتِ، فَلَا تَظُنّي غَيرَهُ  منّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ. (عنترة، 1893، ديوانه:80).

والتقدير: فلا تظُنّي غيرهُ كائنًا أو واقعًا (ابن عصفور 1998، 312).

ونقل أبو حيان عن ابن ملكون، إنَّه ذهب إلى عدم جواز حذف أحد مفعولين (ظننت) سواء كان الحذف اختصارًا أم اقتصارًا، وقاس هذا على باب كان وأخواتها، فكما لا يجوز اقتصار كان على اسمها أو خبرها فكذلك هذه الأفعال (أبو حيان، 2013، 14/6).

وخالف ابن جمعة شارح ألفية ابن معطٍ ما نقل عن جمهور النحويين من جواز حذف أحد مفعولي (ظننت)، وزعم أن مذهب الجمهور إنَّه لا يجوز حذف أحد المفعوليين؛ لا فتقار كل منها للآخر؛ لأن أصلها مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز بقاء المبتدأ من غير خبر، أو الخبر من غير مبتدأ فكذلك هذه الأفعال، إذ قال: ((وأما حذف أحدهما من دون الآخر فمنعه الجمهور؛ لأنهما متلازمان؛ لافتقار كل منهما إلى صاحبه؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل. ولا يقال: فهلا جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ والخبر عند وجود القرينة؛ لأنا نقول: إنما لم يجز حذف أحد مفعوليها لئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد، بخلاف خبر المبتدأ)). (ابن معطي، 1985، 516).

والراجح في المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور من جواز حذف أحد معمولي (ظننت) لورود ذلك بالسماع ومنه قول الشاعر:

وأنتِ غَرِيمٌ لا أَظنُّ قَضَاءَهُ  ولا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائِيًا(ذو الرمة، 1995، 1307)

التقدير: لا أظن قضاءه واقعًا، أي: قضاء دينه واقعًا

**رابعًا: الزيادة:**

إنَّ المتتبع لدراسات النحويين الأقدمين لا يكاد يجد لديهم تعريفًا واضحًا لمصطلح الزيادة، إلا أنَّ الناظر في كلامهم يمكن أنْ يستخرج تعريفًا للزيادة وهو: اعتبار كلمة ما خارجة عن أصل التركيب النحوي؛ لأنها لا تتأثر نحويًا بما قبلها، ولا تؤثر في المحل الإعرابي لما بعدها، أي: أنَّ الكلمة تعد زائدة في الصناعة النحوية إذا لم يؤثر فيها ما قبلها، ولم تؤثر في محل ما بعدها، فلا تعمل فيه، ولذلك من الممكن إسقاط الزائد من دون أنْ يترك خلًا أو لبسًا في أصل التركيب اللغوي (الخطيب، 1975، 358).

ويستعمل النحويون مصطلحًا آخر مقابل الحذف والتقدير، وهو مصطلح الزيادة، وهو دعوى إعادة صياغة التراكيب اللغوية. ( الخطيب، 1975، 249).

واستعمل ابن أبي الربيع مصطلح الزيادة، ومن ذلك في معرض حديثه على (من) وهي حرف زائد عنده، إذا سبقت بنفي ودخلت على نكرة، فدخولها كخروجها في الكلام، وذلك نحو قولهم: (مَا جَاْءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، فبين ابن أبي الربيع أن الفعل( جاءني) طالب ل( أحد) بالفاعلية، ولذلك هو طالب له بالرفع، ومن طالبة له بالجر، فلزم ظهور عمل أحد العاملين، فكان ظهور عمل الحرف أولى؛ لأمرين أحدهما: أنَّ الحرف أقرب إليه من الفعل، والأمر الثاني: أن التعلق لم يوجد في الحروف، ووجد التعلق في الأفعال كثيرًا، وفي الأسماء قليلًا(الكافي، 2001، 1/ 603-605).

قال ابن أبي الربيع: (( ومثلُ قولهم: ( مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، ف ( جاءني) طالب ل ( أحد) بالفاعلية، فهو له طالبٌ بالرفع، و(من) طالبةٌ بالخفض، فوجب ظهور عمل أحدهما، فكان عمل الحرف أولى لأمرين المذكورين، فإن قلت: الحرف زائد، قلت: الزائد في حروف الجر وغير الزائد سواءٌ، عملهما واحد، ومراعاة العمل فيهما واحدة، فما يجري في غير الزائد يلزم في الزائد)) (السبتي، 2001، 1/ 605- 606).

و( من) هنا زائدة وتفيد لتوكيد العموم، والاستغراق، ودخولها في الكلام كخروجه، وهي تدخل على الأسماء الموضوعة للعموم، ونقصد بها كل نكرة مختصة بالنفي، نحو:( مَا قَاْمَ مِنْ أَحَدٍ). ف( من) هنا مزيدة، لمجرد التوكيد؛ لأن (مَا قَاْمَ مِنْ أَحَدٍ) و(ما قام أحد) سواءً في إفهام العموم، دون احتمال(المرادي، 1992، 318).

ونقل المرادي عن سيبويه، وجمهور البصريين أنَّ ( مِنْ )لا تُزَادُ عندهم ، إلا بشرطين: الأول: أن يكون الكلام ما قبلها غير موجب. ونقصد بغير الموجب النفي، نحو قوله تعالى:

چ ڤ ڤ ڤ ڤ چ [الأعراف: ٥٩ ] والنهي نحو: (لاَ يَقمْ مِنْ أَحَدٍ)، والاستفهام، نحو قوله تعالى: چ ئې ئى ئى ئد ى چ [ فاطر: ٣ ] ولا يكون ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنما فقط في حرف الاستفهام( هل).

ومنه قول الشاعر:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(زهير، 1988، 111).

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة، نحو:( مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ).( المرادي، 1992 ، 318).

وذكر المرادي أنَّ النقل عن الكوفيين أنّهم اشترطوا شرط واحد، في زيادة ( من)، وهو تنكير مجرورها، وردَّ المرادي ليس هذا هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشام يريان زيادتها، بلا شرط( المرادي ، 1992، 318).

ونقل ابن مالك عن أبي الحسن الأخفش إنّه يجوز زيادة ( من) في الايجاب، وجرها للمعرفة واستشهد على ذلك بقوله تعالى: چ گ گ ں ں چ [ نوح: ٤ ] وإلى هذا ذهب ابن مالك معلًا ذلك؛ لثبوته بالسماع، نظمًا ونثرًا (الحلبي، 2008، 3/ 138)، فمن النثر قوله تعالى: چ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[الأنعام: ٣٤ ] ومن النظم قول الشاعر:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ(عمر، 1996، 187).

والتقدير: فما قال كاشح لم يضر

وممكن أن تفيد (من) لرفع التوهم فإذا قلنا: (مَا جاَءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، ف (مِنْ) جاءت لفائدة وإن كان (أحد) لا يستعمل إلا في النفي، فإنه قد استعمل في بعض المواضع بمنزلة (الواحد) ، فلو قلت: (مَا جَاْءَنِي أَحَدٌ)، جاز أن يتوهم: ما جاءني شخص واحد، فإذا قلت: (من أحد)، رفع هذا التوهم وأفادت توكيدًا (ابن الوراق، 1999، 208).

ويتبين مما سبق أن ابن أبي الربيع وإن عدَّ (من) زائدة، إلا إنَّه جعلها مساوية في العمل ومراعاة العمل مع غير الزائدة، وجعل ذلك قياسًا في جميع حروف الجر.

والراجح في المسألة هو ما ذهب إليه الأخفش ومن تبعه بأن(من) يجوز أن تكون زائدة في الايجاب، ويكون مجرورها معرفة؛ لورود ذلك في السماع نثرًا، ونظمًا، فمن النثر قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ [ البقرة: ٢٥ ]، ومن النظمِ قول الشاعر:

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدلاجٍ وتَهْجِيْر( جرير، 195).

**خامسًا: التقديم والتأخير:**

من أكثر الاساليب شيوعًا وانتشارًا في البحث النحوي، هي دعوى التقديم والتأخير في صيغ التراكيب اللغوية، والغاية من هذه الدعوة هي تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج الذي يختلف معها تخريجًا يبعد عنها التناقض والاضطراب، وتعد ظاهرة التقديم والتأخير بالغة اليسر في نظر النحويين، والدليل على ذلك وجودها بكثرة في جزئيات البحث اللغوي عامة، والبحث النحوي على وجه الخصوص.

ومن حالات التقديم والتأخير تقديم خبر المبتدأ، فقد ذكر ابن أبي الربيع أن خبر المبتدأ يتقدم إذا طرأ عليه طارئ تلزمه التقديم، كما هناك طوارئ تلزمه التأخير. ومن هذه الطوارئ التي تحدث عنها ابن أبي الربيع هي إذا كان الخبر محصورًا بالمبتدأ، ويكون الحصر بأداة النفي وإلا، فإن تقدم المبتدأ وتأخر الخبر، لم يكن حصرًا للخبر وبهذا لم يبق اثر للهدف المرجو من الحصر، والمعنى قد اختلف؛ ولذلك في هذه الحالة يجب تقديم الخبر على المبتدأ.

قال ابن أبي الربيع: (( إنَّ خبر المبتدأ تطرأ عليه طوارئ تُلزمه التقديم، وطوارئ تلزمه التأخير.... ومما يلزم التقديم قولهم: ( مَا قَائِمٌ إِلَا زَيْدٌ)، ( ومَا ضَاحِكٌ إِلَا عَمْرُو)؛ لأنك إن قلت: ( مَا زَيْدٌ إِلَا قَائِمٌ)، و( مَا عَمْرُو إِلَا ضَاحِكٌ)، كان معنًى آخر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ( مَا قَائِمٌ إِلَا زَيْدٌ) و( مَا ضَاحِكٌ إِلَا عَمْرٌو)، فمعناه أن ( عَمْرًا) هو الضاحك وحده، وأنَّ ( زَيْدًا) هو القائم وحده، وليس غيرهما ما يتصف بالقيام والضحك، ويمكن أن يكونا متصفين بغيرهما من الصفات. وإذا قلت: ( مَا زَيْدٌ إِلَا قَائِمٌ) و( مَا عَمْرٌو إِلَا ضَاحِكٌ)، فمعناه ليس ل( زَيْدٌ) و( عَمْرٌو) غير هاتين الصفتين، وليس في الكلام ما يدل على أن غير ( زَيْدٍ) و( عمرو) ليس متَّصفا بهما، يمكن أن يكون غيرهما مُتَّصِفًا، ويمكن أن يكون غير متصف)) (السبتي، 2010، 1/ 473- 474).

واختلف النحويون في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

فذهب سيبويه والبصريون إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ وحجتهم في ذلك بما جاء به السّماع من كلام العرب نثرًا، أو شعرًا، فمن النثر نحو: ( تَمِيمِيٌّ أَنَا)، (مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك) (أبو البركات، 2003، 1/ 65)، ومن النظم قول الشاعر:

كِلَا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ.( الشماخ، 319).

وهو ما حسنه الفارسي(الفارسي، 1987، 256)، وبه قال الزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: چ ئا ئه ئه چ [ الجاثية: ٢١ ]، وذهب إلى وجوب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف نحو: ( فِي الدَّارِ رَجُلٌ) (الزمخشري، 1993، 44).

وتبعهم العكبري في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، واستدل على ذلك بالسّماع والقياس، فأما السّماع قول الشاعر:

فَتىً ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُماحِ.( خالد الهذلي، 5/3).

والتقدير ابن الأغر فتى.

وأما القياس فيكون بوجهين:

الأول: أنَّ الخبر مشابه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر

والثاني: أنَّ الخبر ممكن أن يشابه المفعول؛ لأنه قد يصير مفعولًا في نحو:

(ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) والمفعول يجوز تقديمه وكذلك خبر(كان) يتقدم على اسمها وخبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا فكذلك خبر المبتدأ (العكبري، 1995، 1/ 142).

ونقل أبو البركات الأنباري أنَّ مذهب الكوفيين إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، سواء كان مفردًا أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، والجملة نحو (أَبوه قَائِمٌ زَيْدٌ)، واستدلوا على ذلك؛ بأنَّ المبتدأ يكون ذات، والخبر يكون صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أنْ يكون قبلها في اللفظ؛ ولأنَّ التقديم يؤدّي إلى تَقَدُّمِ ضميرَ الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم تكون بعد ظاهره؛ ولهذا وجب ألا يتقدم عليه(أبو البركات، 2003، 1/ 65).

ونقل أبو حيان عن ابن الطراوة إلى يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، مستدلًا بذلك على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع فالواجب عنده: (رَجُلٌ وَقَائِمٌ)، مما يجب أنْ يكون في الوجود. والممتنع: (لا قَائِمٌ ولاَ رَجُلٌ)، إذ لا يمكن أنْ يكون الوجود لا رجل فيه ولا قائم. والجائز مثل: ( زَيْدٌ وعَمْرٌو)، فهو ممكن أنْ يكون أو لا يكون. وذكر أنَّ الكلام مركب من واجبين لا يجوز، نحو: (رَجُلٌ قَائِمٌ)؛ لأنه لا فائدة فيه، وكلام مركب من ممتنعين أيضًا لا يجوز مثل: (لاَ رَجُلٌ لا قَائِمٌ)؛ لأنه كذب ولا فائدة فيه، وكلام مركب من واجب وجائز صحيح نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ )، وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا من واجب وممتنع، نحو: (زَيْدٌ لا قَائِمٌ وَرَجلُ لا قَائِمٌ)، لأنه كذب إذ معناه: لا قائم في الوجود وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو: زيد أخوك لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجباً فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذه كله أنبني عليه أن لا يجوز: قائم زيد، لأن زيدا صار بتأخيره واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: قائم رجل. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذ كان واجباً ( أبو حيان،1993 ، 3/ 353-354).

ومذهب ابن الطراوة نقله عنه تلميذه السهيلي، ونسب منع تقديم الخبر على المبتدأ إلى الخليل، قياسًا على النعت والبدل والتوكيد، إلا أن حال الخبر مع التقديم أقل؛ لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، وقصر السهيلي المنع في الخبر المحض المجرد من المعاني مثل: المدح والذم، والترخيم، والتعظيم وغير ذلك؛ معلًا ذلك بأنَّ تلك المعاني إذا جاءت في الكلام حسَّنت تأخيرَ المبتدأ، لأنه قد صار بسببها مفعولا في المعنى، ويرى السهيلي أنَّ ما حكاه سيبويه

من قولهم: ( قَائِمٌ أَنَا )، فليس ( أَنَا ) مبتدأ، إنما هو تأكيد للمضمر في ( قَائِمٌ )؛ لأن ( قَائِمٌ ) خبر لمبتدأ محذوف.( السهيلي، 313- 314).

ويتبين مما سبق أنَّ ابن أبي الربيع وافق سيبويه وجمهور البصريين إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ، جاعلًا المعنى قياسًا في ذلك، فحين نقول: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ) يكون المعنى أن زيد مجرد قائم، وممكن أن يكون غيره أيضًا قائمٌ، أي أن حصر القيام بزيد لم يكن، أما إذا قلنا: ( مَاْ قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ) إن في تقديم الخبر فائدة وهو الحصر إي حصر القيام بزيد، أي لم يقم غير زيدٍ، فهناك فرق بين التركيبين، فإذا أردنا حصر المعنى، فلا بد من تقديم الخبر على مبتده.

والظاهر أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح في المسألة؛ والدليل على ذلك بالسّماع والقياس، فأما السّماع من كلام العرب فقول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا  بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(الفرزدق، 1987، 217).

والتقدير: بنو أبنائنا بنونا

وأما القياس فإنَّ الخبر شابه الفعل، والفعل يجوز فيه التقديم والتأخير، فكذلك الخبر، وكذلك الخبر يشابه المفعول والمفعول يجوز أنْ يتقدم، إذا طرأ عليه طارئ، مثل إذا وقع في جواب أما الشرطية، نحو قوله تعالى: چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ [الضحى: ٩]، وكذلك الخبر يجوز فيه التقديم والتأخير.

**الخاتمة**

1- حفل كتاب الكافي في الإفصاح بصور التأويل النحوي المختلفة، المتمثلة بأسلوب الحذف والتقدير، والحمل على المعنى، والزيادة، التقديم والتأخير، والفصل.

2- اتسم اسلوب ابن أبي الربيع بالسلامة والوضح.

3- لم تكن تأويلات ابن أبي الربيع ذات طابع فلسفي أو منطقي، بل كانت مستمدة من شواهد القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية، وكلام العرب.

4- كشف البحث أهمية المعنى في التراكيب اللغوية، فكثيرًا ما يذكر ابن أبي الربيع الحمل على المعنى، فهو المعيار لصحة التأويل عند وجود الخلاف.

5- - لم يكن ابن أبي الربيع ناقلًا فحسب، بل زاول التأويل النحوي بوصفه أداة منهجًا تفسيريًا مهمًا في الدرس اللغوي.

**المصادر**

- **القرآن الكريم.**

1. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي . (2010). *الكافية في علم النحو* (تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، ط1). مكتبة الآداب.
2. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد .(1972) .*المرتجل في شرح الجمل* (تحقيق ودراسة علي حيدر). دمشق.
3. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن .(1999) .*علل النحو* (تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط1). مكتبة الرشد.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي .(2000) .*الخصائص* (ط4). الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ دار الفكر.
5. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد جمال الدين .(1985) . *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6). دار الفكر.
6. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي .(2001) . *شرح المفصل للزمخشري* (تقديم إميل بديع يعقوب، ط1). دار الكتب العلمية.
7. أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد، .(1997) .*الكامل في اللغة والأدب* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3). دار الفكر العربي.
8. أبو حيان الأندلسي .(2013–1997) .*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (تحقيق حسن هنداوي، ج1–5). دار القلم؛ دار كنوز إشبيليا.
9. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين .(2003) . *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (ط1). المكتبة العصرية.
10. التجيبي، القاسم بن يوسف بن محمد بن علي البلنسي السبتي .(1981) .*برنامج التجيبي* (تحقيق عبد الحفيظ منصور). الدار العربية للكتاب.
11. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف .(1983) .*كتاب التعريفات* (ضبط وتصحيح جماعة من العلماء، ط1). دار الكتب العلمية.
12. الحلبي ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين المصري .(2008) .*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)* (تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط1). دار السلام.

13. الحموز، عبد الفتاح أحمد .(1981) .*التأويل النحوي في القرآن الكريم* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، مكتبة الرشد.
14. الخطيب، محمد عبد الفتاح .(1975) .*ضوابط الفكر النحوي* (تقديم عبده الراجحي). دار البصائر.
15. ذو الرمة .(1995) .*ديوان ذي الرمة* (شرح أحمد حسن سبج، ط1). دار الكتب العلمية.
16. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم جار الله .(1993) .*المفصل في صنعة الإعراب* (تحقيق علي بو ملحم، ط1). مكتبة الهلال.
17. زهير بن أبي سلمى .(1988) .*ديوان زهير بن أبي سلمى* (شرح علي حسن فاعور، ط1). دار الكتب العلمية.
18. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر .(1988) .*كتاب سيبويه* (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). مكتبة الخانجي.
19. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان .(2008) .*شرح كتاب سيبويه* (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1). دار الكتب العلمية.
20. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.
21. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (د.ت) .*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)* (تحقيق مجموعة محققين). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
22. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران. (د.ت) . *جمهرة الأمثال* .دار الفكر.
23. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله محب الدين .(1995) .*اللباب في علل البناء والإعراب* (تحقيق عبد الإله النبهان، ط1). دار الفكر.
24. عمر بن أبي ربيعة .(1996) .*ديوان عمر بن أبي ربيعة* (تقديم فايز محمد، ط2). دار الكتاب العربي.
25. عنتر بن شداد بن معاوية بن قراد العبسي، (1893) ديوان عنتر، مطبعة الآداب،ط4.
26. الفارسي، أبو علي .(1987) .*المسائل الحلبيات* (تحقيق حسن هنداوي، ط1). دار القلم؛ دار المنارة.
27. الفرزدق .(1987) .*ديوان الفرزدق* (شرح وضبط وتقديم علي فاعور، ط1). دار الكتب العلمية.

28. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله .(1992) .*الجنى الداني في حروف المعاني* (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1). دار الكتب العلمية.
29. السبتي ابن أبي الربيع الأندلسي .(2001) .*الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح* (تحقيق ودراسة فيصل الحفيان). مكتبة الرشد.

## References

1. Ibn al-Ḥājib, Jamāl al-Dīn ʿUthmān ibn ʿUmar ibn Abī Bakr al-Miṣrī al-Isnawī al-Mālikī. (2010). *Al-Kāfiyah fī ʿilm al-naḥw* [The sufficient book in Arabic grammar] (Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shāʿir, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Ādāb.
2. Ibn al-Khashshāb, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Aḥmad ibn Aḥmad. (1972). *Al-Murtajal fī sharḥ al-jumal* [The improvised commentary on al-Jumal] (ʿAlī Ḥaydar, Ed.). Damascus.
3. Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn al-ʿAbbās, Abū al-Ḥasan. (1999). *ʿIlal al-naḥw* [Causes of grammar] (Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Rushd.
4. Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī. (2000). *Al-Khaṣāʾiṣ* [The characteristics] (4th ed.). Al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb; Dār al-Fikr.
5. Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh, Abū Muḥammad Jamāl al-Dīn. (1985). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* [The enrichment of the intelligent about books of parsing] (Māzin al-Mubārak & Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, Eds.; 6th ed.). Dār al-Fikr.
6. Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, Abū al-Baqāʾ Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī* [Commentary on al-Mufaṣṣal by al-Zamakhsharī] (Īmīl Badīʿ Yaʿqūb, Pref.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
7. Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd, Abū al-ʿAbbās. (1997). *Al-Kāmil fī al-lughah wa al-adab* [The complete work on language and literature] (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.; 3rd ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.
8. Abū Ḥayyān al-Andalusī. (1997–2013). *Al-Tadhyīl wa al-takmīl fī sharḥ kitāb al-Tashīl* [Supplement and completion in the commentary on al-Tashīl] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; Vols. 1–5). Dār al-Qalam; Dār Kunūz Ishbīliyā.
9. Al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbayd Allāh, Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn. (2003). *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn* [Fair judgment in

disputed grammatical issues between Basrans and Kufans] (1st ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

10. Al-Tujībī, al-Qāsim ibn Yūsuf ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Balansī al-Sabtī. (1981). *Barnāmaj al-Tujībī* [The Tujībī program] (ʿAbd al-Ḥafīẓ Manṣūr, Ed.). Al-Dār al-ʿArabiyyah lil-Kitāb.
11. Al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Zayn al-Sharīf. (1983). *Kitāb al-Taʿrīfāt* [The book of definitions] (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
12. Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī al-Miṣrī. (2008). *Tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tashīl al-fawāʾid (Sharḥ al-Tashīl)* [Laying foundations by explaining Tashīl al-Fawāʾid] (ʿAlī Muḥammad Fākhar et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām.
13. Al-Ḥamūz, ʿAbd al-Fattāḥ Aḥmad. (1981). *Al-taʾwīl al-naḥwī fī al-Qurʾān al-karīm* [Grammatical interpretation in the Holy Qurʾān] (Unpublished doctoral dissertation). Cairo University, Maktabat al-Rushd.
14. Al-Khaṭīb, Muḥammad ʿAbd al-Fattāḥ. (1975). *Ḍawābiṭ al-fikr al-naḥwī* [Principles of grammatical thought]. Dār al-Baṣāʾir.
15. Dhū al-Rimmah. (1995). *Dīwān Dhī al-Rimmah* [The poetry collection of Dhū al-Rimmah] (Aḥmad Ḥasan Sabj, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
16. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar ibn Aḥmad, Abū al-Qāsim Jār Allāh. (1993). *Al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* [The detailed work on syntactic parsing] (ʿAlī Bū Malḥam, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Hilāl.
17. Zuhayr ibn Abī Sulmā. (1988). *Dīwān Zuhayr ibn Abī Sulmā* [The poetry collection of Zuhayr ibn Abī Sulmā] (ʿAlī Ḥasan Fāʿūr, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
18. Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qunbur, Abū Bishr. (1988). *Kitāb Sībawayh* [Sībawayh's book] (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.
19. Al-Sīrāfī, Abū Saʿīd al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn al-Marzubān. (2008). *Sharḥ kitāb Sībawayh* [Commentary on the book of Sībawayh] (Aḥmad Ḥasan Mahdalī & ʿAlī Sayyid ʿAlī, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
20. Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (n.d.). *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* [The flowing torrents in explaining Jamʿ al-Jawāmiʿ] (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Ed.). Al-Maktabah al-Tawfīqiyyah.
21. Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsā. (n.d.). *Al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-khulāṣah al-kāfiyah (Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik)* [The healing objectives in explaining the sufficient summary]

(Group of editors). Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qurā University.

22. Al-ʿAskarī, Abū Hilāl al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn Sahl ibn Saʿīd ibn Yaḥyā ibn Mihrān. (n.d.). *Jumharat al-amthāl* [Compendium of proverbs]. Dār al-Fikr.
23. Al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh Muḥibb al-Dīn. (1995). *Al-lubāb fī ʿilal al-bināʾ wa al-iʿrāb* [The essence of syntactic construction and inflection] (ʿAbd al-Ilāh al-Nabhān, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr.
24. ʿUmar ibn Abī Rabīʿah. (1996). *Dīwān ʿUmar ibn Abī Rabīʿah* [The poetry collection of ʿUmar ibn Abī Rabīʿah] (Fāyiz Muḥammad, Pref.; 2nd ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
25. Al-Fārisī, Abū ʿAlī. (1987). *Al-masāʾil al-ḥalabiyyāt* [The Aleppine grammatical questions] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam; Dār al-Manārah.
26. Al-Farazdaq. (1987). *Dīwān al-Farazdaq* [The poetry collection of al-Farazdaq] (ʿAlī Fāʿūr, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
27. Al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim ibn ʿAbd Allāh. (1992). *Al-jinā al-dānī fī ḥurūf al-maʿānī* [The near harvest on particles of meaning] (Fakhr al-Dīn Qabbāwah & Muḥammad Nadīm Fāḍil, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
28. Ibn Abī al-Rabīʿ al-Yabītī al-Andalusī. (2001). *Al-kāfī fī al-ifṣāḥ ʿan masāʾil al-īḍāḥ* [The sufficient clarification of problematic grammatical issues] (Fayṣal al-Ḥifyān, Ed.). Maktabat al-Rushd.